



مرشح الدائرة الثانية رأى أن البلد يعاني من شح السيولة المالية منذ 2013 بسبب تدهور الاقتصاد النفطي

عبدالوهاب العيسى: من غير المقبول أن يعيش المواطن حالة مادية صعبة ونرى بالمقابل رواتب استثنائية للوزراء

أعدّه للنشر: عبد العزيز المطيري

قال مرشح الدائرة الثانية عضو مجلس الأمة المبطل 2022 عبد الوهاب العيسى، إنه كانت هناك مجموعة من الأولويات لم يسعفنا الوقت لإنجازها في المجلس السابق المبطل منها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والسياسة الاقتصادية والميزانية العامة للدولة، مشيراً إلى أن هناك خلا كبيراً في ميزانية الدولة العامة ما أدى إلى تعطيل التوظيف والإسكان والشوارع المتهاككة والكثير من الأمور التي تعتمد عليها مؤسسات الدولة نتيجة شح السيولة. وأضاف العيسى في لقاء صحافي أن الأزمة الإسكانية ليس سببها شح الأراضي بل خصصت الدولة 250 ألف وحدة سكنية أراضي للرعاية السكنية لكن المشكلة الحقيقية هي وجود شح في السيولة وعجزت بالميزانية، مؤكداً أن حل المشكلة الإسكانية يكمن في الاستعانة بالمستثمر الأجنبي ومطوّرين عالميين لبناء مدن إسكانية فهذه الشركات العالمية تمت الاستفادة منها في دول أكبر مساحة من الكويت، وأعرب عن تفاؤله بوصول مجلس وحكومة ينجزان خططاً تنموية لازدهار الاقتصاد، مبيّناً أن كل دولة سقطت في العالم كان سبب ذلك هو الوضع الاقتصادي السيئ، بينما قال إن السبب الحقيقي وراء أزمة نفاذ الأدوية في وزارة الصحة يكمن في تأخر دفعات الموردين للأدوية نتيجة شح السيولة بوزارة المالية. وأكد موقفه الرافض لإسقاط القروض، عازياً ذلك بأنه قانون غير عادل ولا يحقق المساواة بين المواطنين ولا يفرق بين المستهلك الرشيد وغير الرشيد، كما ستكون نتيجته سيئة جداً على الاقتصاد والميزانية العامة للدولة وسيؤدي إلى تضخم الأسعار وسيكون هناك نهم استهلاكي عالٍ، وشدد على أن البديل الاستراتيجي قانون يحقق العدالة بين الموظفين المواطنين في القطاع العام ويسهم في زيادة الرواتب المتدنية للموظفين من غير الإضرار بأصحاب الرواتب العالية، وإلى التفاصيل:



لا توجد جدية لدى الحكومة في رؤية 2035.. فالحكومات تأتي بخطط لا تطبق على أرض الواقع

كانت هناك مجموعة من الأولويات لم يسعفنا الوقت لإنجازها منها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والسياسة الاقتصادية والميزانية العامة للدولة

خلل كبير في ميزانية الدولة العامة ما أدى إلى تعطيل التوظيف والإسكان والكثير من الأمور التي تعتمد عليها مؤسسات الدولة نتيجة شح السيولة

الإيرادات النفطية في السنوات السابقة لا تتجاوز 25 مليار دينار وهي بالكاد تغطي رواتب الدولة وتشغيل المؤسسات والوزارات

البدل الاستراتيجي قانون يحقق العدالة بين الموظفين المواطنين في القطاع العام ويسهم في زيادة الرواتب المتدنية لهم من غير الإضرار بأصحاب الرواتب العالية

كنت ومازلت أعمل على خط الإصلاحات الاقتصادية من دون الدخول في الإشكالات السياسية أوزحمة اللجان لأحقق ما تبنيه

السبب الحقيقي وراء أزمة نفاذ الأدوية بوزارة الصحة يكمن في تأخر دفعات الموردين للأدوية نتيجة شح السيولة في وزارة المالية

سألت وزير المالية عن كيفية تغطية رواتب 620 ألف موظف في الحكومة فكانت إجابته أن الدولة ستستجيب للاقتراض لسداد رواتب الموظفين.. وهذا يعني أنه سيكون هناك دين عام للدولة

متفائلون بأننا سنأتي بمجلس وحكومة ينجزان خططاً تنموية لازدهار الاقتصاد.. فكل دولة سقطت في العالم كان السبب الوضع الاقتصادي السيئ

رأى أن الدولة تعاني من شح في السيولة ولا يحقق المساواة بين المواطنين ولا يفرق بين المستهلك الرشيد وغير الرشيد ونتيجة هذا القانون ستكون سيئة جداً على الاقتصاد

السياسة الاقتصادية والميزانية العامة للدولة

السياسة الاقتصادية والميزانية العامة للدولة

السياسة الاقتصادية والميزانية العامة للدولة

وليس الحكومة، وتهدف اللجنة إلى إضافة قانون الوظيفة الحرة التي يستطيع فيها المواطن أن يحصل على دعم العمالة ودعم المشاريع الصغيرة من خلال مشاريع لا تستوجب عمالة أو مكتب أو شروط تفقّل كاهل الشباب من يريد إقامة مشروع كما هو موجود الآن من شروط معقدة تؤدي إلى إفلاس التاجر الصغير، ومن ثم يلجأ إلى القطاع الحكومي لكي يحصل على إقراضه، فبالتالي أصبحت هناك معوقات لتشجيع العمل في القطاع الخاص، والوظيفة الحرة هي حرفة لا تستوجب مكاناً أو عمالة كالصناعات على سبيل المثال أو التصنيع الإلكتروني أو إنشاء برامج إلكترونية وغيرها من الحرف، ولا شك أنني شعرت بالإحباط لأن هذه الدراسات والقوانين أبطلت مع إبطال المجلس، لكن في شهر رمضان التقينا الأمين العام للمجلس الوزراء صالح الملا وقال لي إن سمو رئيس الوزراء مهتم بموضوع الوظيفة الحرة وهو ضمن الأولويات في جدول أعمال الحكومة القادمة وهناك الكثير من الأمور التي كنا نطرحها إليها في لجنة تحسين بيئة الأعمال وسنحققها إذا حالفنا الحظ في المجلس القادم.

ما تعليقك على الشواغر القيادية في الدولة، حيث إن هناك أكثر من 150 منصباً قديماً وإشراقياً شاغراً في الجهاز الحكومي؟
● للامانة عندما أتت حكومة سمو الشيخ أحمد التوفيق وأحالت جميع المناصب القيادية إلى التقاعد كان المواطنون يظنّون إلى هذا الموضوع أنه أزمة جديدة وأنا كنت أظن أنها فرصة أمام الجهاز الحكومي الكويتي لإعادة هيكلة هيكلته بأعمال جديدة وبالطبع تطورت عندما أعادت هيكلة القطاع العام لكي يصبح أكثر شفافية ومرونة، وسبق أن تحدثت عن هذا الموضوع عبر أحد حساباتي في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث وجهت رسالة إلى رئيس الوزراء بأن نستفيد من هذه الفرص وتبلغني منصب «الوكيل المساعد» في الجهاز الحكومي، لأن هذا المنصب غير مقبول هيكلية وإدارياً لأنه يبيط الحركة العملية ويؤيد من الحسوبيات وتصبح دائرة انتقال القرار صعبة جداً، والحل يكمن في إلغاء هذا المنصب واستبداله بنائبين لوكيل الوزارة الأجنبية نائباً للشؤون الفنية كالأمور الهندسية المتعلقة بالوزارة والآخر يكون نائباً للشؤون المالية والإدارية وتحت النائين هناك مدير الإدارات، والذين يجب أن يكونوا من فئة الشباب، وذلك لأنه في الدولة منها مركات الفساد فعندما يرى أن مؤشراتها مرتفعة سترتد في الاستثمار في هذه الدولة، ناهيك عن أن المستثمر الأجنبي للأسف دائماً يهتم بالعقود الحكومية لأنها تحقق له الأرباح دائماً كإشاء المطار أو بناء الجسور، لكن إذا تم استقطابهم في الدولة لمشاريعهم الخاصة فسيحاول جاهداً أن يستثمر في مشاريع تعود إليه بأرباح دائمة، وسيسعى المستثمر للتطوير كإشياء مدن إسكانية وجامعات خاصة ومستشفيات وستكون تحت متابعة المستثمر الأجنبي

ما تعليقك على الشواغر القيادية في الدولة، حيث إن هناك أكثر من 150 منصباً قديماً وإشراقياً شاغراً في الجهاز الحكومي؟
● للامانة عندما أتت حكومة سمو الشيخ أحمد التوفيق وأحالت جميع المناصب القيادية إلى التقاعد كان المواطنون يظنّون إلى هذا الموضوع أنه أزمة جديدة وأنا كنت أظن أنها فرصة أمام الجهاز الحكومي الكويتي لإعادة هيكلة هيكلته بأعمال جديدة وبالطبع تطورت عندما أعادت هيكلة القطاع العام لكي يصبح أكثر شفافية ومرونة، وسبق أن تحدثت عن هذا الموضوع عبر أحد حساباتي في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث وجهت رسالة إلى رئيس الوزراء بأن نستفيد من هذه الفرص وتبلغني منصب «الوكيل المساعد» في الجهاز الحكومي، لأن هذا المنصب غير مقبول هيكلية وإدارياً لأنه يبيط الحركة العملية ويؤيد من الحسوبيات وتصبح دائرة انتقال القرار صعبة جداً، والحل يكمن في إلغاء هذا المنصب واستبداله بنائبين لوكيل الوزارة الأجنبية نائباً للشؤون الفنية كالأمور الهندسية المتعلقة بالوزارة والآخر يكون نائباً للشؤون المالية والإدارية وتحت النائين هناك مدير الإدارات، والذين يجب أن يكونوا من فئة الشباب، وذلك لأنه في الدولة منها مركات الفساد فعندما يرى أن مؤشراتها مرتفعة سترتد في الاستثمار في هذه الدولة، ناهيك عن أن المستثمر الأجنبي للأسف دائماً يهتم بالعقود الحكومية لأنها تحقق له الأرباح دائماً كإشاء المطار أو بناء الجسور، لكن إذا تم استقطابهم في الدولة لمشاريعهم الخاصة فسيحاول جاهداً أن يستثمر في مشاريع تعود إليه بأرباح دائمة، وسيسعى المستثمر للتطوير كإشياء مدن إسكانية وجامعات خاصة ومستشفيات وستكون تحت متابعة المستثمر الأجنبي

أشرت إلى أنك تتبنى قضايا اقتصادية وفنية وقدمت الكثير من الحلول في اجتماعات اللجان مع الحكومة، لكن ما رأيك في موضوع الرواتب الاستثنائية للوزراء في الحكومة السابقة؟
● طبعاً من غير المقبول أن المواطن يعيش حالة مادية صعبة ويسعى جاهدين لتحسينها، لكن في المقابل نرى أن الوزراء في الحكومة حصلوا على رواتب استثنائية بقيمة 6000 دينار، وأنا مع أن نكافئ الوزراء بشرط إذا كانوا يستحقون وسعوا للإنجاز من خلال رفع الاقتصاد الكويتي وإيجاد حلول وتطبيقها على أرض الواقع لتحسين معيشة المواطنين، أما أن تكون هناك رواتب استثنائية ونحن أمام انحدار مالي وانكماش الاقتصاد المحلي فهذا الأمر غير مقبول، لذلك تقدمت مع مجموعة من النواب بإلغاء المادة 80 من قانون إنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تضيء صلاحية صرف الرواتب الاستثنائية للوزراء.

أشرت إلى أنك تتبنى قضايا اقتصادية وفنية وقدمت الكثير من الحلول في اجتماعات اللجان مع الحكومة، لكن ما رأيك في موضوع الرواتب الاستثنائية للوزراء في الحكومة السابقة؟
● طبعاً من غير المقبول أن المواطن يعيش حالة مادية صعبة ويسعى جاهدين لتحسينها، لكن في المقابل نرى أن الوزراء في الحكومة حصلوا على رواتب استثنائية بقيمة 6000 دينار، وأنا مع أن نكافئ الوزراء بشرط إذا كانوا يستحقون وسعوا للإنجاز من خلال رفع الاقتصاد الكويتي وإيجاد حلول وتطبيقها على أرض الواقع لتحسين معيشة المواطنين، أما أن تكون هناك رواتب استثنائية ونحن أمام انحدار مالي وانكماش الاقتصاد المحلي فهذا الأمر غير مقبول، لذلك تقدمت مع مجموعة من النواب بإلغاء المادة 80 من قانون إنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تضيء صلاحية صرف الرواتب الاستثنائية للوزراء.

رأى أن الدولة تعاني من شح في السيولة ولا يحقق المساواة بين المواطنين ولا يفرق بين المستهلك الرشيد وغير الرشيد ونتيجة هذا القانون ستكون سيئة جداً على الاقتصاد



مرشح الدائرة الثانية عبد الوهاب العيسى

وضعنا الاقتصادي خطير جداً.. فلا نستطيع الحكومة توظيف المواطنين ولا حل الأزمة الإسكانية

السبب قالوا إنه كانت هناك مفاوضات خلف الكواليس لأجل قانون بيع الإجازات.

لماذا لم تنضم إلى إحدى الكتل أو أحد التيارات السياسية في مجلس 2022؟
● في الحقيقة لامست الدعم من جميع الكتل والتيارات السياسية بجميع الملفات التي تبتئها، والدليل على ذلك أنه لأول مرة في تاريخ البرلمان الكويتي تتم تركيز أصغر نائب رئيساً للجنة برلمانية وهي لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة، وهذا قمة التعاون والدعم وشعرت من خلاله بأنني عضو في كل الكتل البرلمانية النيابية وكنت ومازلت أعمل على خط الإصلاحات الاقتصادية من غير أن أدخل في الإشكالات السياسية أو زحمة اللجان لكي أحقق ما تبنيه.

ما مهام لجنة تحسين الأعمال؟

هناك مؤشرات عالمية لتحسين بيئة الأعمال في كل الدول والكويت يجب أن تكون في مصاف الدول المتقدمة حتى ننجح في استقطاب المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى أن مؤشرات مركات الفساد مرتبطة بلجنة تحسين بيئة الأعمال، فالمستثمر الأجنبي قبل أن يستثمر في أي دولة يتفحص جميع المؤشرات في هذه الدولة منها مركات الفساد فعندما يرى أن مؤشراتها مرتفعة سترتد في الاستثمار في هذه الدولة، ناهيك عن أن المستثمر الأجنبي للأسف دائماً يهتم بالعقود الحكومية لأنها تحقق له الأرباح دائماً كإشاء المطار أو بناء الجسور، لكن إذا تم استقطابهم في الدولة لمشاريعهم الخاصة فسيحاول جاهداً أن يستثمر في مشاريع تعود إليه بأرباح دائمة، وسيسعى المستثمر للتطوير كإشياء مدن إسكانية وجامعات خاصة ومستشفيات وستكون تحت متابعة المستثمر الأجنبي

كيف تصف تجربتك في مجلس 2022 المبطل على الرغم من قصر المدة؟
● لا شك أننا بدأنا المجلس بخيبة أمل بعد استقالة حكومة سمو الشيخ أحمد التوفيق الأولى في مجلس 2022، حيث أنها لم تتجاوز 48 ساعة والتي كانت تتضمن وزراء كانوا مشاركين في حكومة سمو الشيخ صباح الخالد، والتي واجهها نواب مجلس 2020 واعتصموا رافعين شعار «رحيل الرئيس»، فكنّا متفائلين بحكومة جديدة ومجلس جديد وعهد سياسي جديد، فكان هذا الأمر مخيباً للأمل، مما سبب ردة فعل شعبية غاضبة، وللأمانة كان هناك تجاوب من قبل سمو رئيس الوزراء سمو الشيخ أحمد التوفيق الذي أعاد تشكيل الحكومة من جديد بل طلب مقابلة النواب للتشاور حول التشكيل الجديد، وسبق أن قابلت سمو الشيخ أحمد التوفيق في ذلك الوقت وقلت له أن الغضب الشعبي من حكومتك الأولى هو ردة فعل طبيعية لأن المواطنين كانوا محبطين من المرحلة السابقة خاصة أن الناخبين استجابوا لخطاب صاحب السمو في 22 يونيو الماضي الذي كانت له انعكاسات إيجابية كبيرة، حيث عمد الناخبون إلى تغيير التركيبة البرلمانية من خلال نخبه سياسية جديدة، متفائلين بالبعد السياسي الجديد، وكانت حكومتك الأولى صدمة بالنسبة إليهم، وأشرت له بأن هناك الكثير من الملفات العالقة التي يجب أن نضعها على رأس الأولويات منها «إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والسياسة الاقتصادية والميزانية العامة للدولة»، ولا شك أن هناك خلا كبيراً في ميزانية الدولة العامة مما أدى إلى تعطيل التوظيف والإسكان والشوارع المتهاككة والكثير من الأمور التي تعتمد عليها مؤسسات الدولة نتيجة شح السيولة في الميزانية العامة، وهذا كان خطيبي في الانتخابات الماضية ومازلت أعمل إلى الآن. نحن نغاني من شح في السيولة المالية منذ عام 2013 بسبب تدهور الاقتصاد النفطي الذي تحسن في الفترة القريبة نتيجة الحرب الأوكرانية - الروسية.

هل رؤية الكويت 2035 جديدة؟
● هذا السؤال خطر في بالي عند دخولي المجلس لكي أتيقن إن كانت هناك رؤية جديدة لكويت 2035. توجهت بسؤال برلماني إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيطان بصفته المسؤول عن ديوان الخدمة المدنية المعنية بتوظيف المواطنين الكويتيين في الجهاز الحكومي سبقت تعيينهم في الجهاز الحكومي خلال الـ 15 سنة المقبلة أي في عام 2035، وكانت الإجابة المبهمة رسمياً هي أن الحكومة ستعين سنوياً 24 ألف مواطن كويتي حديث التعيين في الجهاز الحكومي، وهنا تكمن الإجابة حول جدية رؤية 2035، وذلك إذا أزلنا عدد المتقاعدين في الجهاز الحكومي يبلغ عددهم تقريبا 4000 مواطن، ليصبح تضخم عدد المواطنين في القطاع العام 20 عدد الموظف سنوياً مع عدد الحالي من الموظفين الذي يبلغ 400 ألف تقريبا، وعدد الموظفين في عام 2035 سيبلغ 620 ألف موظف تقريبا، ورؤية الكويت 2035 تزعم أن عدد المواطنين الموظفين في الجهاز الحكومي في عام 2035 لا يتجاوز 200 ألف موظف بالإضافة إلى 620 ألفاً، فأين الجديدة في رؤية 2035؟ للأسف الحكومة ترى بخطط لا تطبق على أرض الواقع، وهذا الأمر مخيف!

هل ستكون هناك أزمة مالية في عام 2035 إذا ازداد عدد الموظفين في الجهاز الحكومي إلى 620 ألف موظف؟
● وجهت سؤالاً برلمانياً آخر إلى وزير المالية آنذاك بأنه استناداً إلى إجابة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بأنه سيبلغ عدد الموظفين في القطاع الحكومي من 620 إلى

هل ستكون هناك أزمة مالية في عام 2035 إذا ازداد عدد الموظفين في الجهاز الحكومي إلى 620 ألف موظف؟
● وجهت سؤالاً برلمانياً آخر إلى وزير المالية آنذاك بأنه استناداً إلى إجابة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بأنه سيبلغ عدد الموظفين في القطاع الحكومي من 620 إلى